المفعول معه والاختلاف في وجوه إعرابه

م. خليل عبد المعطي المايع

مقدمة: لقد أرسى الخليل بن أحمد الفراهيدي والغيورون من علماء العربية القدماء رحمهم الله تعالى دعائم الدرس اللغوي في أصواته وحروفه ونحوه ودلالته وتراكيبه وتنظيم معاجمه وتوضيح ظواهره لتيسير هذه اللغة العربية لغة القرآن وتعلمها حرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين سليمة خالية من اللحن وليحذو من ليس بعربي حذو العرب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويُعبر كما يُعبرون ، لأن من جملة الأغراض التي وضع على أساسها النحو العربي هو وضع أسس للأعاجم ليتعلموا العربية ويفهموا أمور دينهم ويتفقهوا في كتاب ربهم .. ويدل على ذلك الخبر الذي روي عن أبي الأسود الدؤلي من أسباب وضع النحو (يقال إن السبب في ذلك آنه مر بأبي الأسود الدؤلي سعد ، وكان رجلاً فارسياً من أهل زند خان كان قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون و أدعوّا أنهم أسلموا على يديه وأنهم بذلك من مواليه ، فمر سعد هذا بأبي الأسود ، وهو يقود فرسه فقال : مالك يا أسود لم لا تركب ، قال : أن فرسي ضالعاً ، أراد أن يقول ضالع ، قال ، فضحك به بعض من حضره فقال أبو الأسود ، هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ، ودخلوا فيه ، فصاروا ، لنا أخوة ، فلو عملنا لهم الكلام ، فوضع باب الفاعل والمفعول وغيرهما)[١] .

فقصور النحو باختلاف ظواهره في نظر أصحاب العربية الأوائل ربما كان مرجعه إلى عاملين اثنين : احدهما يتعلق بطبيعة اللغة والآخر يتصل بالنحو وطبيعته. والغرض منه (فاللغة بطبيعتها تستحيل على الاستقراء ، أما النحو فقد انبنى ، بحكم الغرض الباحث على قيامه ، وعلى الأكثر مما ورد من كلام العرب ولذلك كان باب الفاعل والمفعول أول باب وضع في النحو)[٢] .

المفعول معه ونظرية العامل :

إن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الأوائل والمنهج الذي ساروا عليه أصبح فيما بعد حرفة احترفها من كان يريد لهذه اللغة ما أراده لها أن تكون من تجديد وتغيير للقواعد القديمة لتيسير العربية وذلك بفرض قواعد على اللغة لغرض تجديدها ، (لأن اللغة عندهم حياة مستمرة وإنما ينبغي متابعة النحويين اللغة وملاحقتها فيما تتخذه من أقيسه خاصة بها .. وذلك بأن دراسة اللغة في ذاتها كان يمكن

أن تساعد عليه ظروف المجتمع العربي التي تمحض عنها مشكلات الصراع بين الثقافة العربية وغيرها)[٣] .

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تتابع الى الأربعينات من القرن المنصرم وهي تقع في إطار واحد تقريباً هو إطار العامل، ونظرية العامل إما تأييد له أو ثورة عليه .وكان من هذه المحاولات آراء معدودة في ظواهر لغوية محدودة منها ظاهره المفاعيل وأخص بالذكر منها (المفعول معه) كما بين ذلك قطرب (محمد بن المستنير) من خلال آرائه في النحو العربي وتابع على ذلك ابن مضاء القرطبي أحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري ذكر محمد خير العلواني فيما يخص تجديد النحو وأقوال السابقين والمحدثين في تكامل صيغة النقد وتيسره وأحياء النحو ونظرية العامل بـ (أخذ قسم من علماء العربية صيغة المنهج المتكامل في النقد ولم يمهله قدره ليضع منهجية في البناء متكاملاً كما كان في النقد ويمثل هذا بوضوح أبن مضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن أحد علماء المذهب الظاهري وقسم آخر صرف همه لمحاربة الحركة الأعرابية فوجهوا جهودهم الى مناصرة العامية لتعلو على الفصحى ، يدثرون دعوتهم تارة بالرغبة في التيسير النحوي وأخرى بالتيسير في الإملاء والخط ، وثالثة بالإبهام بدفع الأمة المتخلفة إلى مدراج الأخذ بالحضارة وأسبابها بالتخلي عن كتابة العربية بالحروف العربية والانصراف إلى الحروف اللاتينية)[٤]

وبعد صدور كتاب الرد على النحاة لأبن مضاء القرطبي . أخذت الرغبة في التأليف في تحديد النحوي تتوالى ، يعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب الى أن أنصرفوا عنه الى الأخذ بالمناهج الحديثة ، فكان من أبرز المحاولات التي قامت لتيسير النحو بالمناهج اللغوية الحديثة محاولة إبراهيم مصطفى في كتابة (إحياء النحو) وكذلك كتاب (من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس لا يقل أهمية وقيمة عن غيره من المحاولات الأخرى ....

مع هذا كان من الطبيعي أن يقف في وجه المجددين عدد من أنصار القديم الذين يحرصون أشد الحرص على التمسك بالمنهج القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق منها بالتراكيب وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الأعرابية ، التي تدخل على الظواهر اللغوية ومن تلك الظواهر والموضوعات موضوع المفعول معه[٥] .

ونحن نحاول في هذه الدراسة أن نقدم تحليلاً لعدد من أساليب العربية في هذا الموضوع (موضوع المفعول معه والاختلاف في وجوه أعرابية) حتى نجمع فيه بين المعنى والمبنى ، فلا نغفل الحركة الأعرابية ولا سبل تبريرها ولكنا نحاول أن نقدم لها تبريراً نعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل ونظرية العامل وإن كنا لا نغفلها لذا سوف نورد نظرية العامل من خلال موضوع (المفعول معه)

عند القدماء مستقاة من مصنفات أعلامهم ، ثم نعرج بآراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل تأثر المفاعيل عامة والمفعول معه بخاصة الذي هو مدار دراستنا وبحثنا بشكل خاص بهذه النظرية .

بيان المفعول معه وتعريفه :-

إن المفعول معه واحد من الأسماء التي حصل الخلاف فيها بين النحاة كل ينظر إليه من وجه هو يراها صالحة له في تعريفه وبيانه فقد عرف بأنه : أسم فضلة تالٍ بمعنى مع ، تالييه لجملة ذات فعل واسم فيه معناه وحروفه كـ(سرت والطريق) و (أنا سائر والنيل) [٦] .

وقد عرفه بعضهم : هو الاسم الواقع بعد واو المعية المبّين لمن وقع الفعل منه ، وحكمه النصب فهو يقع بعد واو المعية بمعنى (مع) مسبوقة بجملة فعلية مثل سرت والطريقَ جاء محمد وغروب الشمس[٧] ومثله قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)[٨] .

وقال الزمخشري في المفصل في بيان (المفعول معه) (بأنه الاسم المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى)[٩] يعني تقديراً مثل سرتُ وزيداً يقول ابن الحاجب (قوله لمصاحبة معمول فعل أحترازاً عن نحو (ضيعة) في (كل رجل وضعيته) فإنها مصاحبة لكل رجل ، لأن الواو بمعنى (مع) ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فلفظ (زيد) في جملة – سرت وزيداً مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد أي وقع سيرهما معاً . وفي قولك سرت أنا وزيد بالعطف شاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحدٍ) [١٠] .

وبذلك يتبين أن الاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات[١١] :-

١) وجوب عطفه على ما قبله إذا كانت الواو تفيد الجمع بين ما قبلها و ما بعدها في حكم واحد ، نحو يعملُ المزارع وأبنهُ في الحقل حتى المساء .

٢) وجوب نصبه على المعية ، إذا كانت الواو بمعنى مع ، ولا يصلح الجمع بين ما قبلها وما بعدها في حكم واحد ، نحو ، سرتُ والأبنية .

٣) رجحان المعية إذا كان ما بعد الواو أسماً ظاهراً وما قبلها ضميراً مستتراً أو ضميراً متصلاً . نحو التوسع في التعليم المهني ينسجم والسياسة التربوية الحديثة .

أما إذا لم تصح المعية ولم يفسد المعنى في العطف فأن الواو حرف عطف أو حال ، ومن هنا يتضح أن النحاة قد اختلفوا في كون الاسم الذي بعد واو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو إلى أقوال [١٢]:-

أ) ذهب جمهور النحاة إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولاً معه .

ب) وذهب أبن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لأنه ورد عنهم في ما لا يُحصى من الشواهد نثراً وشعراً ونظماً من تلك الشواهد قوله تعالى { وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ.....}[١٣] فقوله ((شركاءكم)) فأنه منصوب على المعية كما قاله أبو حيان في البحر المحيط نقلاً عن أبي علي الفارسي [١٤] ولا يجوز عطفه على (أمركم) لأن العطف على نية تكرار العامل إذ لا يصح أن يقال (أجمعت شركائي) وإنما يقال (أجمعت أمري وأجمعت شركائي) فكانت شركائي منصوبة على المعية والتقدير فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوبة بفعل يتعلق بها على حسب أختلاف العلماء فيه وبذلك فلا يجمع الشيء المعنوي في العطف مع الشيء الحسي ، لأن العطف على نية تكرار العامل ففي هذه الآية لا يصح العطف حتى لا يجتمع حضور الذهن وحضور الشركاء .

ومن الأشعار التي وردت ما تؤيد هذا القول قول الجمهور ، ما قاله عبد الله بن الزبعري كما في كتاب الكامل للمبرد[١٥]

رأيتُ زوجك في الوغى ... متلقداً سيفاً ورُمحا

ومحل الاستشهاد قوله (متقلداً سيفاً ورمحاً) فأن ظاهره أن قوله و(رمحاً) معطوف على قوله (سيفاً) فيكون قوله (متقلداً) مسلطاً وعاملاً بنفس الوقت في المعطوف والمعطوف عليه جميعاً وهذا بعيد تأويله ، لأنه يقال : تقلد فلان سيفه ولا يقال : تقلد رمحه وإنما يقال حمل فهنا أما أن يكون (رمحاً) مفعولاً لمحذوف شبيه بالفعل . أي متقلداً سيفاً و متقلداً رمحاً ، وأما يكون (متقلداً) هو قد ضمن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً . كـ (حامل) فهنا يكون تعذر حمله على قبله . [١٦] ومن جملة هذه الأقوال يتضح أن المفعول معه : هو كل أسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه سواءاً كان ذلك الفعل لفظاً أو معنى وهو الصحيح من أقوال النحويين كما بينا انفاً .

القول في عامل النصب في المفعول معه :-

أختلف النحويون في القول في عامل النصب في المفعول معه الى أقوال عدة فمنهم من ذهب الى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، ومنهم من قال أنه منصوب على الخلاف

ومنهم من ذهب الى أنه منصوب بتقدير عامل ومنهم من قال من أنه ينتصب أنتصاب (مع) وهو عامل معنوي . وإليك بيان تلك الأقوال وتوضيحها وبيان حججها مع ترجيح القول الأصح من تلك الأقوال من خلال الحجة والبرهان .

القول الأول / بأن عامل النصب في المفعول معه الفعل الذي قبله بتوسط الواو وهو قول البصريين ذكر أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في بيان رأي البصريين وحجتهم قوله (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أنما قلنا أن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدي بالهمزة في نحو (أجرحت زيداً) وكما عُدي بالتضعيف نحو (خرّجتُ المتاع) كما عُدِّي بحرف الجر نحو (خرجتُ به) إلا أن الواو لا تعمل ، لأن الواو في الأَصل حرف عطف وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان ، معنى العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع (مع) خُلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن هاء العطف فيها معنيان : العطف والأتباع ، فإذا وقعت فيه جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للأتباع وكذلك همزة الخطاب في (هاء يا رجل) فإنها إذا ألحقتها الكاف جردتها في الخطاب لأنه يصير – يايئين – بعدها في الكاف ،ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصيبهم الأسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك هاهنا ، المفعول معه . منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو على ما بينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين)[١٧] .

ويتضح من هذا القول أنه يجب أن يكون (المفعول معه) فضلة وأن تكون الجملة التي قبله تامة وأن يكون آسماً صريحاً لا ضميراً مثل سار محمد وعلياً ومثل ما أنت وزيداً وكيف أنت وقطعة من ثريد وهكذا .

- القول الثاني / أنه منصوب على الخلاف أي أن الذي نصب المفعول معه هو عامل معنوي واقع في المفعولية وهذا ما وضحته نظرية العامل ، وهذا رأي الكوفيين وهو أن المفعول معه (منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذ قال (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرار الفعل ، فيقال : أستوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما لم يحسن تكرار الفعل ، كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمروٌ) فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف .. ولذلك يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه نحو (استوى) فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الإسماء ، فدل على صحة ما ذهب اليه) [١٨] الكوفيون من أنه منصوب على الخلاف .

القول الثالث / ان المفعول معه منصوب بإضمار فعل بعد الواو أي أنه منصوب بتقدير عامل ذكر أبن الحاجب في الكافية في نصب المفعول معه على التقدير قوله (قال الزجاج هو

منصوب بإضمار فعل بعد الواو ، نحو (جاء البرد والطيالسة) كأنك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة أو صحابها)[١٩] ، هذا القول غير صحيح و ذلك لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فأن كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجوده ، فكيف يُجعل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه ؟؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى ؟ ولو كان لما ذهب أليه وجه لكان ذهب إليه الأكثرون أولى . لأن ما ذهب أليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب أليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر الى تقدير أولى وأرجح عند اللغويين مما يفتقر إلى تقدير وأن الإضمار خلاف الأولى [٢٠].

القول الرابع / ما ذهب أليه الأخفش من أنه ينتصب أنتصاب (مع) ذكر أبن الحاجب قول الأخفش (إن نصبه نصب الظروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب ما بعدها عارية كما أعطي ما بعد (إلا إذا كانت بمعنى غير) أعراب نفس غير)[٢١] .

وهذا الرأي ضعيف ومردود وذلك لأن (مع) ظرف ، والمفعول معه في نحو (استوى الماء والخشبة) ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل في هذا المثال منصوباً على الظرفية ، ومن ناحية أخرى أنه لو كان كما قال الأخفش صحيحاً لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) وهذا الكلام مردود عند النحاة[٢٢] .

أما الجواب على قول الكوفيين بأنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه لا يحسن تكرار الفعل فخالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف فهذا مردود أيضاً بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك (ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر) وما بعد يُخالف ما قبلها وليس بمنصوب فأن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف في النفي أو جاز بها العطف في الإيجاب ، فلو كان كما زعم الكوفيون لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفة الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع (لكن) وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله ، كذلك لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، كان ذلك طريق الأولى .

وكذلك يبطل بـ (لا) في قولك (قام زيد لا عمروُ ، ومررت بزيدٍ لا عمرو) لأن ما بعد (لا) يخالف ما قبلها كـ (لكن) وليس بمنصوب ، فدل على أن الخلاف الذي زعم به الكوفيون في عامل النصب (للمفعول معه) لا يكون موجباً للنصب .

أما قولهم إن الفعل المتقدم لازم والفعل اللازم لا يصح له أن ينصب ويؤثر في المفعول معه ، كذلك هذا القول مردود لأنه تعدي بتقوية الواو فخرج عن كونه لازماً فصار متعدياً كما هو معلوم عند النحاة الفعل اللازم يتعدى إما بالهمزة وأما بالتضعيف في بعض الأحيان[٢٣] ومن جانب أخر في قولهم منصوب على الخلاف يكون العامل عندهم عاملاً معنوياً ، والأولى إحالته في العمل على العامل اللفظي ما لم نضطر الى المعنوي وليس هناك أضطرار ولا ضرورة شعرية حتى نلجأ الى تلك الضرورة .

ومن هذه الأقوال يتبين أن الرأي الصحيح هو قول البصريين بأن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل ، وذلك من خلال الأدلة الواردة في التنزيل وكلام العرب وأشعارهم وما يقوي هذا الرأي ويعضده قول الشاعر الأقرع القشيري [٢٤] .

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكُليتين من الطحال .

الشاهد في هذا البيت قوله (بني أبيكم) فأنه منصوب على أنه مفعول معه ولم يرفع بالعطف على أسم (كان) الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل وذلك لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة والثاني من جهة المعنى ، فكان النصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجح من جهة المعنى ، لأن الرفع على العطف يدل على أن بني آبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال كما أنهم مأمورون بذلك أيضاً وليس ذلك مراداً من البيت في حالة العطف وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالكليتين من الطحال[٢٥].

ويقول الآخر الذي يرويه العلامة الشيرازي عن ذي الرمة [٢٦].

لما حططت الرحل عنها واردا ... علفتها تبناً وماءً بارداً

الشاهد فيه (ماءً) فأن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون (ماءً) في هذا البيت معطوفاً على قوله (تبناً) عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله (علفتها) على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز أن يتسلط عليه فلا يمكن أن تقول (علفتها ماءً بارداً) لأن العلف خاص بما يطعم فكان الاسم منصوباً على المعية على أنه مفعول معه على أرجح الأقوال [٢٧] .

ومن الشواهد أيضاً على رجحان مذهب البصريين بأن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)[٢٧] فقوله (وشركاءكم) منصوب على أنه مفعول

معه ولا يجوز عطفه على أمركم ، لأنه لا يجتمع الشيء المعنوي الأمر في الذهن في العطف مع الشيء الحسي وهو الشركاء عندما نريد العطف ، لأن العطف على نية تكرار العامل إذ لا يصح أن يقال (أجمعت شركائي) بالعطف ، لأنه لا يجتمع إلامر في الذهن وحضور الشركاء كما بينا سابقاً لأن الصورة متغايرة فكان النصب على المعية هو الأولى والأصح .

أساليب للمفعول معه :-

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه – كما تقدم بيانه ورجحانه من خلال ما جاء في التنزيل من كلام رب العالمين وما سمع من كلام العرب وأشعارهم ولكن هناك أساليب أخر سمعت من كلام العرب نصب (المفعول معه) على اختلاف النحاة بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يُلفظ بفعل نحو (ما أنت و زيداً) (كيف أنت وقصعة من ثريد)؟ و (كيف أنت والعشاء) ؟ .

وقلنا في هذه الأمثلة نصب المفعول معه على اختلاف النحاة لأنهم اختلفوا فيه ، فمنهم من خرجه على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من (الكون) كان أو يكون ، ومنهم من رجح العطف وجعله مرفوعاً على المعطوف ، ومن هذه الآراء .

١) قول سيبويه وهو مذهب البصريين في نحو (ما أنت وزيداً) و (وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟) بأنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون ، والتقدير ، ما تكون وزيداً وكيف تكون وقصعة من ثريد (فزيداً أو قصعة) منصوبان بـ (تكون) المضمرة قال سبيويه (إذا نصبت (ما) بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت (كان) بعد (ما) الأستفهامية و (يكون) بعد (كيف) الاستفهامية ، وذلك لكثرة وقوعهما ههنا ، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً ، وصار كأنه منطوق به)[٢٩].

٢) القول الثاني قول المبرّد والكسائي وهو قول الكوفيين لا يكون في لفظه مشعراً بالعامل قوياً نحو (ما أنت وزيداً) و(كيف أنت وقصعة من ثريد) فهنا العطف أولا وأن قصده المصاحبة لعدم الناصب وهو الفعل لأن عدم التقدير اولى من التقدير وكذلك لضعف الدال عليه وهو (ما) الإستفهامية (وكيف) وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية [٣٠] وقال أبن الحاجب (ورد المبّرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه (ما) بالماضي و (كيف) بالمستقبل)[٣١] .

والذي نراه من خلال هذين الرأيين أن الرأي الراجح هو رأي البصريين على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون ، وذلك لإشعار (ما – وكيف) بالفعل بما فيهما من معنى

الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما – كما بينا ذلك من خلال قول سيبويه وتوضيحه وبما سمع من كلام العرب ما يؤيد هذا الرأي شواهد سيبويه في الكتاب [٣٢]

أتُوعدُني بقومك يابنَ حَجْل أشابات يخالون العــبادا

بما جمعت من حضن وعمرو وما حضن وعمرو والجيــادا

الشاهد في قوله (وما حضن والجيادا) حيث نصب (الجياد) على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه[٣٣] .

ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي [٣٤] .

ما أنت والسير في متلف ..... يُبرح بالذكر الضابط

الشاهد في قوله (ما أنت والسير) حيث نصب (السير) على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في (اللفظ (فعل) .

أما الرد على كلام المبرّد ، فقد قال (السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وإنما أراد التمثيل على الممكن ، والتمثيل ليس حداً لا يتجاوز)[٣٥].

ومن خلال هذه الأقوال واختلاف النحاة في عامل النصب في المفعول معه هل الفعل المتقدم أو شبهه كما ذهب اليه البصريون أم إن العامل الفاعل والمفعول أي معنى الفاعلية والمفعولية على أن العامل فيه معنوي كما ذهب أليه الكوفيون وهو رأي خلف الأحمر وهو رأي لا يختلف عن رأي البصريين في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء[٣٦] ومن هنا تتضح نظرية العامل وأختلاف الظواهر الأعرابية عند النحاة قديماً وحديثاً ومن أمثال المتقدمين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي ومن المتأخرين أمثال أبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) وعباس حسن في كتابه (النحو الوافي) والدعوة إلى تجديد النحو العربي ، من خلال دراسة المبنى والمعنى .

لأن اللغة تتكون عادة من المعاني التي نصل إليها من إتحاد الألفاظ في الاستعمال فهي حقيقة أو مجازية ، ويكون هذا الاتجاه في إطار يقصد به نقل معنى يحسن السكوت عليه ويخضع لمجموعة كبيرة من القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية التي تعمل في آن واحد وإطار واحد للوصول إلى المعنى المقصود الذي يسمى المعنى الوظيفي وأصغر إطار يسمى الجملة ، وقد شغلت دراسة الجملة حيزاً كبيراً للوصول إلى المعنى الدلالي عند النحاة والفلاسفة وأصحاب الكلام قديماً و حديثاً ، في حين ذهب بعض النحاة إلى الأخذ بظاهر النصوص للوصول إلى المعنى القريب ، مع اختلافهم في كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها ، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مبرر لكل كيفية

تكون عليها الكلمة فكانت نظرية العامل كما هو رأي الكوفيين في عامل نصب (المفعول معه) وكما هو الحال عند البصريين في عامل الابتداء في رفع المبتدأ فكان القول بالتأويل في ما يعجز العامل عن إعطاء المبرر المقنع له[٣٧] .

أما الفريق الأخر من النحاة ، أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي من غير تأويل ويستنبط قاعدة مرنة تعتمد على الشواهد التي تصل أليه فارتضوا أن يتقدم الفاعل مثلاً وأن يتأخر كما يتقدم المفعول ويتأخر وأن يلي الأداة مرة أسم ومرة فعل من غير أن نلجأ إلى الإضمار والإسراف في اللجوء إلى القياس والتعليل أو التأويل .

تقديم المفعول معه على مصاحبه :-

اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه فمنهم من جوز أن يتقدم المفعول معه على مصاحبه وهو قول ابن جني كما هو مبين في كتابه الخصائص في حين منعه غيره[٣٨] .

ذهب أبن جني إلى جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه ، كما هو مبين في كتابه (الخصائص) واستدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه فتقول : جاء وزيد عمرو فكذلك يجوز تقديم المفعول معه على مصاحبه كما سمع من كلام العرب قال الشاعر[٣٩] . .

إلا يا نخلةً من ذات عرقٍ ------ عليك ورحمة الله السلام

فهنا جوز تقديم المعطوف وهو (رحمة الله) على (السلام) وهو المعطوف عليه فكان شبيهاً بالمفعول معه في الحكم ، لأن الشيء إذا أشبه الشيء اخذ حكمه.

وثاني الاستدلاليين : أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها أبن عمه[٤٠].

جمعت وفحشا غيبةً ونميمة ---- ثلاث خصال لستَ عنها بمرعوي

الواو في قوله (وفحشاً) واو المعية – والأسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ومن ذلك أيضاً قول بعض الفزارين – من شعراء الحماسة[٤١].

أكنيه حين أناديه لأكرمهُ ----- و لا ألقيه والسوءة اللقبا

الواو كذلك في قوله (والسوءة) واو المعية والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه إذ أنه تقدم على مصاحبه وهو قوله (اللقبا) وأصل الكلام : ولا ألقبه اللقبا والسوءة فدل على جواز التقديم كما سمع ذلك من كلام العرب وأشعارهم .

المذهب الثاني أنه لا يجوز التقديم وهو قول الجمهور جمهور النحاة أي أن المفعول معه لا يتقدم على العامل ومصاحبه وبذلك نقل أبن الحاجب هذا القول حيث قال (ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه أتفاقاً)[٤٢] وهو الرأي الأصح عند النحاة ، وذلك لوجود الاتفاق عليه من قبلهم وأنهم لا يتفقون على أمر فيه ريب .

وأما ما ذهب أليه ابن الجني على جواز التقديم وما استدل به من استدلالات من كلام العرب وبتشبيه حكم المفعول معه بالمعطوف فليس بسديد يقول محمد محي الدين عبد الحميد (أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعاً ينادى بأن ذلك ممتنع ، فأما البيت الذي أنشؤه شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضرورة)[٤٣] .

وبهذا فالأولى عند الموازنة بين الآراء والجمع بين النصوص أن تسلم بعدم جواز تقديمه .

المفعول معه سماعي أم قياسي :-

أختلف علماء اللغة في المفعول معه هل أنه سماعي أم قياسي الى قولين على الأصح القول الأول بأن المفعول معه قياسي وهو مذهب البصريين يقول الزمخشري في المفصل أن هذا الباب قياسي وهذا ما قاله الأخفش وأبو علي الفارسي الى كونه قياساً لا سماعاً [٤٤].

وعند أخرين أنه سماعي أي لا تتجاوز ما سمع منه وهذا عند أبن كيسان[٤٥] .

الخاتمة :

وأخيراً : يتبين من الأحكام التي تكاد تستقر عند الدارسين أن البصرة مدرسة عقلية قياسية وأصحابها يأخذون بالقياس وأن الكوفة مدرسة وصفية سماعية ، والحق أن النصوص التي نقدمها هنا في هذا البحث توضح أن هذه الأحكام فيها نصيب من التعميم ، فالمدرستان كلتاهما تستندان إلى أسس عقلية واحدة ، وأوضح مظاهرها إيمانها بفكرة العامل أي نظرية العامل في النحو ، والخلاف بعد ذلك يتحدد حين تعرف اتجاه مدرسة واحدة ، فإذا كان العامل هنا لفظياً كان هناك معنوياً وإذا كان العامل واحداً كان في تلك اثنتين وهكذا .

ولعلنا نلحظ في هذه الدراسة اختلاف الكوفيين في مسألة العامل في المفعول معه بما يذكر باختلاف البصريين في عامل المبتدأ و الخبر ، مع ملاحظة رأي خلف الأحمر (بأن العامل في الفاعل والمفعول معاً إنما هو معنى الفاعلية ومعنى المفعولية أي أن العامل معنوي وهو رأي لا يختلف عن رأي البصريين في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء[٤٦] .

تم بحمد الله تعالى

فهرس البحث

(١) الفهرست ، لأبن النديم ، ص ٦٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ص٢٢ ، والضرورة الشعرية ، دراسة أسلوبية السيد أبراهيم محمد ، ص ٨١

(٣) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ، ص ٨٢ .

(٤) مسوغات نظرية العامل ، د. محمد خير الحلواني ، ص ١٥ – ١٦ .

(٥) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٦) شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك ، ج٢ ، ص٢٠٢ ، وأوضح المسالك على ألفية أبن مالك ، لأبي محمد بن هشام الإنصاري ، ص ٥٣/٢ .

(٧) المهارات اللغوية وفق الإلقاء ، د. يوسف أبو العدوس ، ص ٣٧ .

(٨) سورة يونس ، آية ٧١ .

(٩) المفصل في علم العربية ، للإمام الزمخشري ، ج١ ، ص ٥٩ .

(١٠) الكافية في النحو ، للإمام جمال الدين أبي عمر وعثمان المعروف بأبن الحاجب ، ج١ ،ص ٩٤ ، والإيضاح على شرح المفصل لأبن الحاجب ج١ ، ص ٣٢٣ .

(١١) ينظر المهارات اللغوية ، ص ٣٧ .

(١٢) ينظر منحة الجليل على شرح أبن عقيل ، د. محمد محي الدين عبد الحميد ، ج٢ ، ص ٢٠٣ .

(١٣) سورة يونس . أية ٧١ .

(١٤) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبن محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، ج٧ ، ص ١٨٥ .

(١٥) الكامل في اللغة والأدب للعلامة أبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ، ج١ ، ١٥٧ .

(١٦) المحرر الوجيز ، ج٧ ، ص ١٨٦ .

(١٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات عبد الرحمن الانباري ، ج١ ،ص ٢١٥.

(١٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٨ ، و الكافية في النحو ، ج١ ، ص ٩٥ .

(١٩) الكافية في النحو ، ج١ ، ص ٩٥ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٩٥ .

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، ص ٢١٥ .

(٢٣) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٦ .

(٢٤) أوضح المسالك على ألفية بن مالك ، ج٢ ، ص ٥٤ .

(٢٥) ينظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٥ .

(٢٦) المحرر الوجيز ، ج١ ، ص ١٥٧ ، وينظر شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك ، ج٢ ، ص ٢٠٦ ، وشرح شذور الذهب لأبن هشام الإنصاري ، ص١١٥ .

(٢٧) ينظر أوضح المسالك ، ج٢٠ ، ص ٥٧ ، وينظر شرح أبن عقيل ، ج٢ ، ص ٢٠٧ .

(٢٨) سورة يونس ، اية ٧١ .

(٢٩) الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر المشهور سيبويه ، ج١ ، ص ١٨٠ .

(٣٠) تنظر الكافية في النحو ، ج١ ، ً ١٩٧ ، ينظر أحياء النحو ، أبراهيم مصطفى ، ص ١٦١ .

(٣١) المصدر نفسه .

(٣٢) ينظر الكتاب لسيبويه ، ج١ ، ص ١٨٠ .

(٣٣) ينظر منحة الجليل على شرح أبن عقيل ، ج٢ ، ص ٢٠٥ .

(٣٤) المصدر نفسه .

(٣٥) الكافية في النحو ، ج١ ، ص ١٩٨ .

(٣٦) دروس في المذاهب النحوية ، د. عبده الراجحي ، ص ١٢٠ .

(٣٧) تنظر مسوغات نظرية العامل ص ٢٦ ، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، د. جعفر نايف ، ص ١١١ وينظر التطور اللغوي مظاهر وعلله وقوانينه د. رمضان عبد الوهاب ، ص ١١.

(٣٨) ينظر الخصائص لابن جني ، ج٢ ، ص ٤١٣ ، وينظر الكافية في النحو ، ج١ ، ص ١٩٨ .

(٣٩) ينظر الخصائص لابن جني ، ج٢ ، ص ٤٣١ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٢٩ .

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) ينظر الكافية في النحو ، ج١ ، ص ١٩٨ .

(٤٣) منحة الجليل على شرح أبن عقيل ، ج٢ ، ص ٢٠٤ .

(٤٤) ينظر المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ص ٥٩ ، وتنظر الكافية في النحو ، ج١ ، ص ١٩٨ .

(٤٥) المصدران نفسيهما .

(٤٦) ينظر دروس في المذاهب النحوية ، ص ١٢٠ .

المصادر و المراجع

١) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى مطبعة لجنة التأليف ، ١٩٣٧ .

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، بين النحويين ، البصريين والكوفيين تأليف الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي (ت ٥٥٧ هـ) ومعه كتاب الأنتصاف من الأنصاف في تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطبائع ، للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

٣) أوضح المسالك على ألفية أبن مالك لأبن هشام الإنصاري ، محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب هداية المسالك الى تحقيق أوضح المسالك) لمحمد محي الدين عبد الحميد مطبعة دار الندوة الجديدة ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٠ م .

٤) الإيضاح في شرح المفصل ، لجمال الدين أبي عمر عثمان المعروف بأبن الحاجب المالكي . (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق د. موسى بنائي العليلي العاني ، بغداد ، إحياء التراث الإسلامي – (د – ت) .

٥) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣ م .

٦) الخصائص لأبن جني (٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٦م .

٧) دروس في المذاهب النحوية ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، للطباعة و النشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م .

٨) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ١٩٤٨ م .

٩) شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك ، لعبد الله بن عبد الرحمن عبد الله النحوي المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة ، الطبعة السادسة عشرة ، ١٩٧٤ م .

١٠) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ، السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م .

١١) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .

١٢) الفهرست ، لأبن النديم (أبي الفرج محمد بن أسحاق (ت ٣٨٥هـ) طبعة ليبسك ١٨٧١ – ١٨٧٢ م .

١٣) الكافية في النحو ، للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بإبن الحاجب النحوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ) شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٦) مطبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م .

١٤) الكامل في اللغة والأدب ، للعلامة أبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد النحوي (ت ٢٨٥هـ) مؤسسة المعارف – بيروت – لبنان (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) .

١٥) الكتاب – لعمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة عالم الكتاب – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

١٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المعروف بأبن عطية – للقاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية (ت ٥٤٦هـ) – تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

١٧) مسوغات نظرية العامل ، محمد خيري الحلواني ، عمان أربد ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥ م .

١٨) المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، مطبعة دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الثانية (د–ت) .

١٩) مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي ، د. جعفر نايف ، مطبعة دار الفكر ، للنشر – عمان – الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٢٠) منحة الجليل على شرح أبن عقيل – تأليف محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر للطباعة ، والنشر ، ١٩٧٤ .

٢١) المهارات اللغوية وفن الإلقاء – د. يوسف أبو العدوس ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م .